قراءة تحليلية لإشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية
علم الاجتماع أنموذجا

د. حنان شعشوع الشهري[1] — **جامعة جدة – السعودية**

د. مواهب خليل حسن [2] — **جامعة الخرطوم– السودان**

مقدمة:

إن الحديث عن إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية ليس شائعا في الكتابات العربية، لكنه له تاريخ طويل في الفكر الأوروبي حيث عاش المجتمع هذه الإشكالية في العصور المظلمة (عصر محاربة الكنيسة للعلم) إلى أن تمكن العلم بمناهجه وتجاربه من أن يثبت جدارته وصدقه ويتغلب بذلك على الأفكار اللاهوتية والميتافيزيقية التي جعلت من أوروبا تعيش زمنا طويلا من الجهل والظلام.

مشكلة البحث:

إن المنهج العلمي يمثل العمود الفقري للبحث السوسيولوجي فمناهج البحث الاجتماعي النظرية منها والميدانية هي بمثابة الأدوات الفاعلة التي تعين الباحث الاجتماعي على جمع البيانات والمعلومات النظرية والميدانية وتصنيفها وتحليلها، كما تشكل مناهج البحث بأنواعها المختلفة حجر الأساس في كشف الحقيقة وتفسير الظواهر الاجتماعية من مختلف جوانبها، لكن حسب بعض الدراسات السابقة فإن علم الاجتماع يعاني في الآونة الراهنة من أزمة في المنهج وفي تفسير الواقع بسبب تردي المستوى المنهجي للكثير من البحوث السوسيولوجية، إذ تفتقد الكثير من البحوث الإتقان المنهجي من جمع المعلومات إلى أسلوب الكتابة إلى ترابط الأفكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وإجراءات الضبط المنهجي وتحليل المشكلة وتفسيرها.

أسئلة البحث:

- ما هي العلوم الاجتماعية نشأتها وتطورها؟
- ما هي ابستمولوجيا المنهج العلمي؟
- ما أهمية التعدد المنهجي في البحوث الاجتماعية؟

أهداف البحث:

---

[1] أستاذ مساعد بكلية العلوم الاجتماعية– جامعة جده– المملكة العربية السعودية

2 محاضربقسم علم الاجتماع والانثروبولجيا الاجتماعية– جامعة الخرطوم– الخرطوم– السودان

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

- التعريف بالعلوم الاجتماعية نشأتها وتطورها.
- التعرف على المنهج العلمي وتأسيسه الإبستمولوجي
- التعرف على أهمية التعدد المنهجي في البحوث الاجتماعية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة في كونها تعالج مسألة إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية وهي مسألة هامة لما لها من صلة وثيقة في النهوض بالواقع البحثي والعلمي. كذلك تنبع أهمية الدراسة في مساهمتها في سد النقص في البحوث التي تناولت القضايا المنهجية في علم الاجتماع ولفت نظر الباحثين وطلبة الدراسات العليا إلى أهمية تناول قضية المنهجية في علم الاجتماع في أبحاثهم المستقبلية.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة والكتب ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج واقتراح التوصيات، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه من أنسب المناهج لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، حيث لا يقف عند حد الوصف، بل يتعداه إلى مرحلة تفسير المعلومات وتحليلها واستخلاص دلالات ذات مغزى تفيد في فهم إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المنهج- العلوم الاجتماعية - علم الاجتماع-

An Analytical Review of the Methodology Issues in Social Sciences: Sociology as a Model

Dr. Hanan Shaahoa ALShehri[1] **MAWAHIB KHALIL Dr. HASSAN[2]**

Abstract

[1] Assistant Professor, faculty of Social Sciences, University of Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia
[2] Lecturer, Department of Sociology and Social Anthropology, Khartoum University Khartoum, Sudan

The scientific method forms the foundation of sociological research, providing effective tools for data collection, classification, and analysis in both theoretical and field research. Research methodology plays a crucial role in uncovering truths and interpreting various aspects of social phenomena. However, previous studies suggest that sociology faces a methodological crisis, impacting its ability to interpret reality accurately. This study aims to introduce the origins and development of social sciences, identify the scientific method and its epistemological underpinnings, and highlight the significance of methodological diversity in social research. The importance of study lies in addressing the problematic nature of methods in the social sciences and filling the gap in research concerning methodological issues in sociology, and also drawing the attention of researchers and graduate students to the importance of addressing the issue of methodology in sociology in their future research. To answer the questions of study and obtain abundant and in-depth information, the researchers rely on the qualitative descriptive-analytical approach, involving the review and analysis of relevant literature and books, to reach to the results recommendations of the study. This method is chosen for its appropriateness in achieving the study's objectives.

.Keywords: Methodology- Social science- Sociology

مقدمة

إن الحديث عن إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية ليس شائعا في الكتابات العربية، لكن له تاريخ طويل في الفكر الأوروبي حيث عاش المجتمع هذه الإشكالية في العصور المظلمة (عصر محاربة الكنيسة للعلم) إلى أن تمكن العلم بمناهجه وتجاربه من أن يثبت جدارته وصدقه ويتغلب بذلك على الأفكار اللاهوتية والميتافيزيقية التي جعلت من أوروبا تعيش زمنا طويلا من الجهل والظلام، إن الإنسان بما وهبه الله من عقل وفكر قادر على التفكير بطريقة علمية مكنته من أن يصنع ويخترع ويخطط من خلال ما يستخدم من مناهج تساعده في ذلك حيث ظهرت المدرسة العلمية الوضعية على يد أوجست كونت الذي نادى بوحدانية المنهج بمعنى دراسة الظواهر الإنسانية مثل دراسة الظواهر الطبيعية (ومن هنا ظهرت أول شرارة للحرب بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية وبين المناهج الوضعية التجريبية والمناهج الكيفية) وقبل ذلك كانت الإشكالية المنهجية -عند المفكرين السابقين- حيث كان ديكارت يرى أن أسس المنهج تكون عقلية، وعلى النقيض منه يرى بيكون ان أسس المنهج يجب أن تكون تجريبية، وقد زادت إشكالية المناهج في العلوم الإنسانية وأصبح لدينا فريقين من العلماء والمفكرين فريق يرى أن العلوم الإنسانية يمكن دراستها بالمناهج التي تُدرّس بها العلوم الطبيعية (المناهج التجريبية) وفريق على النقيض من ذلك يرون أن المناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية غير صالحة لكي تستخدم مع الظواهر الإنسانية وذلك نظرا لاختلاف الظواهر الطبيعية عن الإنسانية حيث ظهرت العديد من الاتجاهات التي نادت برفض الوضعية وتبني الإتجاهات العقلية في دراسة الظواهر الإنسانية وظهرت في كتابات العلماء مثل (دلتاي، هوسرل، فندلباند، وريكرت) وظهرت العديد من المناهج في هذا المجال مثل المنهج الظاهراتي والهرمنوطيقي والمنهج الإبستمولوجي (منهج علم اجتماع المعرفة) والمنهج النقدي الذي ظهر على يد علماء مدرسة فرانكفورت، وظهرت العديد من الانتقادات الموجهة للمدرسة الوضعية منها ما يلي: أنها اختزلت العلم إلى مجرد علم للوقائع، وإنها نفت الأسئلة المتعلقة بالإنسان من قاموسها.

ولا شك أن إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية قد تصاعدت مع نشأة المجتمعات الصناعية ومع زيادة أهمية العلوم الاجتماعية ودورها فيها والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من بنية وثقافة المجتمع الصناعي الذي كثيرا ما اختلفت المناهج في قراءته خصوصا بعد الأزمات التي نشأت عن الحربين العالميتين الأولى والثانية وأدت إلى تشعب الخلاف بين المنهجين التاريخي والوضعي الذي كان يثري الفكر الاجتماعي ويساهم في تشكيل المدارس الاجتماعية ويجدد المناهج، ويربط الفكر بالواقع، وبالتالي لم تكن الخلافات المنهجية إلا نتاجا لتلك المجتمعات القلقة المضطربة التي عاشت قلقا وأزمات فكرية واجتماعية فتمخضت عن مناهج وطرق تفكير جديدة تدور في مجملها حول كيفية تفسير السلوك والفعل الإنساني، وبالطبع لم تكن رؤية هذه المدارس لعالم الإنسان متجانسة، بل مختلفة باختلاف المناهج والمداخل الفكرية وانتهى ذلك إلى ما عرف بصراع المناهج أي رؤاها المختلفة للإنسان والمجتمع.

وقد شهد القرن العشرون بحق تحولات منهجية ومدارس فكرية ومناهج متعددة، القرن الذي أصبحت فيه العقلانية بمفهوم "فيبر" إيديولوجيا الحداثة، والعلم بمفهوم "هابرماس" إيديولوجيا اجتماعية، والثورات العلمية بمفهوم "كون" ، وتراكم المعرفة بمفهوم "بوبر" أساس التغير الاجتماعي واختلاف المناهج وتفاعل العقول وحوارها. (العرابي و العمري، 2001، صفحة 155)

مشكلة الدراسة

إن المنهج العلمي يمثل العمود الفقري للبحث السوسيولوجي فمناهج البحث الاجتماعي النظرية منها والميدانية هي بمثابة الأدوات الفاعلة التي تعين الباحث الاجتماعي على جمع البيانات والمعلومات النظرية والميدانية وتصنيفها وتحليلها، كما وتشكل مناهج البحث بأنواعها المختلفة حجر الأساس في كشف الحقيقة وتفسير الظواهر الاجتماعية من مختلف جوانبها، ولطالما اتصفت الظواهر الاجتماعية بالتنوع والتعقيد، نشأت الحاجة إلى تنوع وتباين الآليات المنهجية للبحوث التي تدرس هذه الظواهر الاجتماعية المعقدة والمتشابكة بهدف فهمها حق الفهم وبالتالي فإن نجاح الباحث السوسيولوجي في رصد المشكلات الاجتماعية الميدانية وتقديم الحلول الممكنة لها حيث يتطلب منه أن يكون منفتح على كل ما يساعده في تحقيق أهداف بحثه فلا يكون منحاز للمنهج الكمي أو الكيفي، فاستخدام المناهج الكمية إلى جانب المناهج الكيفية في البحوث الاجتماعية تعد من المتطلبات البحثية لإعداد دراسات وبحوث أكثر قيمة ومصداقية وهذا ما أكد عليه كثير من المفكرين الاجتماعيين، لكن حسب بعض الدراسات السابقة فإن علم الاجتماع يعاني في الآونة الراهنة من أزمة في المنهج وفي تفسير الواقع بسبب تردي المستوى المنهجي للكثير من البحوث السوسيولوجية، إذ تفتقد الكثير من البحوث الإتقان المنهجي من جمع المعلومات إلى أسلوب الكتابة إلى ترابط الأفكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وإجراءات الضبط المنهجي وتحليل المشكلة وتفسيرها وعليه تحاول الدراسة الحالية تحقيق الأهداف التالية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى معرفة حول ماهية العلوم الاجتماعية وهذا من خلال مراجعة الأدبيات السابقة حول تاريخ العلوم الاجتماعية والكشف عن الصعوبات التي واجهتها في فترة التطور من فلسفة اجتماعية إلى علوم اجتماعية، بجانب الكشف عن ماهية العلوم الاجتماعية تهدف الدراسة إلى معرفة ابستمولوجيا المنهج العلمي ومن ثم معرفة أهمية التعدد المنهجي في البحوث الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى الكشف عن أهم الإشكاليات المنهجية التي تعاني منها البحوث الاجتماعية ذلك لأن توفير مادة علمية عن طبيعة تلك الإشكاليات يساعد الباحثين في تفادي تلك الإشكاليات التي تؤثر سلبا على جودة البحث وتجعل من الصعب جداً بناء إطار علمي ومفهومي لدراسة الواقع الاجتماعي.

تساؤلات الدراسة

- ما هي العلوم الاجتماعية نشأتها وتطورها؟

- ما هي ابستمولوجيا المنهج العلمي ؟
- ما أهم المشكلات المنهجية التي تعاني منها العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع بشكل خاص؟
- ما أهمية التعدد المنهجي في البحوث الاجتماعية؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في كونها تعالج مسألة إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية وهي مسألة هامة لما لها من صلة وثيقة في النهوض بالواقع البحثي والعلمي، فأهمية الدراسة تنبع من أهمية الموضوع ذاته كما يمكن أن تفيد هذه الدراسة في لفت نظر الباحثين وطلبة الدراسات العليا تمهيدا لانطلاق بحوث أخرى تتناول القضايا المنهجية في علم الاجتماع بصورة أكثر شمولامن ناحية، ومن ناحية أخرى تشجع الباحثين السوسيولوجيين على تلافي الإشكاليات المنهجية والاعتماد على خيارات بحثية ومنهجية جديدة.

منهج الدراسة

اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة والكتب ذات العلاقة بوضوع الدراسة، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج واقتراح التوصيات، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه من أنسب المناهج لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، حيث لا يقف عند حد الوصف، بل يتعداه إلى مرحلة تفسير المعلومات وتحليلها واستخلاص دلالات ذات مغزى تفيد في فهم إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية.

مفاهيم الدراسة:

العلوم الاجتماعية:

تُطلق هذه التسمية على عدد كبير من الدراسات منها كثير من فروع علم النفس وعلم الاجتماع والأنثربولوجيا الحضارية والاقتصاد والتاريخ والآثار والفنون، والقانون، وفي الوقت ذاته يسود اقتناع بأن فروع علم الاجتماع وعلم النفس والأنثربولوجيا تكوّن معا النواة المركزية لهذا المجال (سويف، 2000، صفحة 62).

ويرى عاطف غيث أن مصطلح العلوم الاجتماعية يطلق على أي نوع من الدراسة التي تهتم بالإنسان والمجتمع، إلا أن المصطلح يشير بمعناه الدقيق أو الضيق إلى تطبيق المناهج العلمية لدراسة شبكة العلاقات الاجتماعية المعقدة وصور التنظيم التي تمكن الأفراد من العيش معا في المجتمع (الطاهر، 2015، صفحة 81).

المنهج:

هو الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها لنصل إلى ما نطلق عليه اصطلاح (نظرية) وهي هدف كل بحث علمي.

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المنهج مصطلح عام يعنى بمختلف العمليات التي ينهض عليها أي علم من العلوم او يستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه وعليه فإن المنهج طريقة للتفكير والبحث يُعتمد عليها في مجال تحصيل المعرفة العلمية الصادقة والثابتة والشاملة حول ظاهرة معينة (نعيمة، 2022، صفحة 16).

نشأة وتطور العلوم الاجتماعية:

يتأصل تاريخ العلوم الاجتماعية في التراث العام للفلسفة الغربية، ويشارك فيه العديد من المفكرين القدماء، لكنه بدأ بشكل أكثر تحديدًا في أوائل القرن التاسع عشر، مع ظهور الفلسفة الوضعية للعلم، التي يعتقد مفكروها أن الواقع الاجتماعي موضوعي كما هو الحال في الطبيعة وبذلك أدخل لأول مرة مفهوم التجارب والقياس في العلوم الاجتماعية، ومنذ منتصف القرن العشرين، أصبح مصطلح «العلوم الاجتماعية» يشير إلى معنى أكثر عمومية، لا إلى السوسيولوجيا فقط، بل إلى كل تلك المجالات التي تُحلل المجتمع والثقافة؛ من الأنثروبولوجيا إلى اللسانيات ودراسات الإعلام.

وهنا تجدر الاشارة إلى أنه في بدايات العلوم الاجتماعية وإدخال فكرة الوضعية ومحاولات تطبيقها كان هنالك استغراب من أنه كيف يتم دراسة المجتمع بنفس الطريقة التي تُدرس بها العلوم الطبيعية حيث واجهت في البدايات كثيرا من الجدل والانتقادات، ويُعد التحليل العلمي للإنسان أمرًا خاصًا بالانقطاع الفكري من عصر التنوير إلى خطابات الحداثة، على الرغم من أن هناك دليل على وجود مبكر لعلم الاجتماع في العصور الوسطى الإسلامية، وعلى الرغم من أن فلاسفة مثل كونفوشيوس قد وضعوا نظريات منذ فترة بعيدة حول موضوعات مثل الأدوار الاجتماعية خرجت العلوم الاجتماعية من الفلسفة الأخلاقية لعصرها، وتأثرت بعصر الثورات مثل الثورة الصناعية والثورة الفرنسية وقد ظهرت بدايات العلوم الاجتماعية في القرن الثامن عشر في الموسوعة الكبرى لديدرو، مع مقالات روسو وغيره من الرواد.

وتجدر الإشارة إلى أن فلسفة عصر التنوير واجهت في بداية القرن العشرين تحديًا في مختلف الأوساط حيث استخدمت مجالات متعددة مثل دراسات الرياضيات لصالح الدراسات التجريبية، ومعادلات التحقق بغرض بناء هيكل نظري، وذلك بعد استخدام النظريات الكلاسيكية منذ نهاية الثورة العلمية، أصبح تطور التخصصات الفرعية للعلوم الاجتماعية كميًا للغاية في جانبه المنهجي، على عكس ذلك، جعلت طبيعة التخصصات المتعددة والبينية للبحث العلمي في السلوك البشري، والعوامل الاجتماعية والبيئية المؤثرة عليه، العديدَ من العلوم الطبيعية تهتم ببعض الجوانب المنهجية للعلوم الاجتماعية، تشتمل أمثلة عدم وضوح الحدود بين التخصصات على تلك التخصصات الناشئة، مثل الدراسات الاجتماعية للطب،

والبيولوجيا الاجتماعية، وعلم النفس العصبي، والاقتصاديات الحيوية، وسوسيولوجيا العلم وتاريخه حيث أصبح التكامل بين المناهج النوعية والكمية أمرًا متزايدًا في دراسة السلوك البشري وتأثيراته وتوابعه، وأصبح علم الإحصاء في النصف الأول من القرن العشرين تخصصًا قائمًا بذاته ضمن الرياضيات التطبيقية، واستُخدمت المناهج الإحصائية بثقة.

ويتواصل السعي الضئيل في الفترة المعاصرة إلى إيجاد توافق حول منهجية ما، بإمكانها الربط بقوة ودقة بين «النظرية الكبرى» المقترحة والعديد من النظريات متوسطة المدى، والتي تستم نظرًا إلى نجاحها الكبير، بتوفير أُطر عمل صالحة للاستعمال بغرض بنوك البيانات المتنامية والهائلة.

وتماشيا مع ما تم ذكره، فقد نشأت العلوم الاجتماعية عبر سلسلة من التراكمات الفلسفية ابتداء من الإرهاصات الأولى لحضارات الشرق القديم مرورا بالتراث الفلسفي الإغريقي والإسهامات الرومانية والإسلامية وصولا إلى عصر النهضة الذي استفاد من الإسهامات السابقة، ثم إعطائه لدفعة منهجية قوية لهذه العلوم لينقلها من فلسفة اجتماعية إلى علوم اجتماعية ذات تقنيات منهجية مستقلة طورت التعامل مع الظواهر من مستوى التوصيف إلى مستوى التحليل والتفسير.

فنشأت بذلك مدارس أكاديمية تعددت بتعدد الرؤى لمجال الدراسة من جهة، طبيعة المنهج وتطبيقاته من جهة أخرى، بحيث تشكلت موجات أكاديمية متعاقبة جسدت المستوى الذي بلغته هذه العلوم لدى الغرب كالانتقال من طور الدراسات البنيوية أو النسقية للظواهر في إطار المنهج البنيوي النظمي مرورا بالدراسات الوظيفية الحركية التي تأخذ بعين الاعتبار وظائف البنيات متجاوزة بذلك تحليل أنساقها البنيائية، وصولا إلى الدراسات التفكيكية التي هي في طور التشكل.

ومهما يكن، فإن هذه التطورات والتحولات المتعاقبة كانت معبرة عن حركية المجتمعات الغربية، ومسايرة للإشكليات والظواهر والأزمات التي تطرح على مختلف المستويات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، لأن تطور المجتمع كما هو معلوم يفرز تناقضات وإشكاليات تحتاج إلى استيعاب واحتواءلأجل ضمان إنتاج ذلك المجتمع لوسائل نموه وتطوره، من هذا المنطلق لعبت الدراسات الاجتماعية دورا محوريا في عمليات التنمية والمسار البنائي والحضاري للمجتمعات الأوروبية، فهي أداة تنظير وبناء وتطوير وتكييف (الطاهر، 2015، صفحة 82)

المنهج العلمي وتأسيسه الإبستيمولوجي:

إن كلمة طريق أو "منهج" مستعارة من الكلمة الإغريقية Methods وبالتالي فإن المنهج هو عبارة عن طريقة بحث مدبرة ومنطقية ومنسقة يسلكها الباحث للوصول إلى هدف، وفي الفلسفة يشير المنهج إلى ترتيب الأفكار والمواضع بشكل نظامي ومنطقي وبالرجوع إلى العهد اليوناني فقد استعمل "أفلاطون" كلمة المنهج للدلالة على البحث أو المعرفة كما استعملها "أرسطو" بمعنى البحث (بدوي، 1977، صفحة 3).

المنهج هو رؤية اجتماعية من جانب، وتقنية علمية من جانب آخر، أو تنظير وتجريب كيف وكم وبهذه الصورة يساهم المنهج في تطوير الخيال السوسيولوجي للباحث وعقليته وشخصيته، من خلال التفاعل المستمر مع الواقع، وبالتالي فإن المنهج يبنى من مواجهة الفكر لذاته ببعديها الماضي والحاضر وبمواجهته لمشكلات الواقع وحاضره المتقدم ، كما يتجلى في الفكر الغربي الراهن (العرابي و العمري، 2001، صفحة 156).

ويعرفه شروخ (2003) بأنه: مجموعة من القواعة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة التي نجهلها أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها.

إن المنهج تكوين تاريخي اجتماعي، ومتغير بتغير المجتمع فهو ليس مجرد أداة للبحث عن الحقيقة فقط وإنما هو أيضا رؤية وتصور عن العالم وكذلك المفاهيم فهي تنشأ عن عملية التطور الاجتماعي حيث استأثرت مسألة المناهج باهتمام العقول منذ أقدم العصور، وحتى قبل أن يؤسس الخطاب الاجتماعي عليها فمسيرة الفكر الاجتماعي الإنساني كله ما هي إلا إشكالية منهجية فكرية، لا لأنها تعبر عن علاقة الفكر بالمجتمع وعن الرؤى والقيم الاجتماعية والمرجعيات المعرفية للحضارات الإنسانية فحسب، بل لأن الحوار الثقافي بين الحضارات المختلفة غالبا ما نقل مناهجها وقيمها ورؤيتها الكونية إلى الحضارات الأخرى وانتهى إلى إشكالية منهجية واختلاف في الرؤى الفكرية الاجتماعية.

ويعتبر "ديكارت" أول من استخدم كلمة (المنهج) في مقال حول المنهج 1637م الذي حدد فيه قواعد و تعاليم ومبادئ منهجية يلتزم بها الباحث في أي علم من العلوم للوصول إلى أصل الحقيقة وهي كالآتي:

القاعدة الأولى البداهة:

يبدو جليا في هذا القاعدة تأثر ديكارت بالرياضيات حيث نجده قد نقل قاعدة البداهة من الرياضيات إلى الفلسفة فالبداهة عند ديكارت هي كل ما يقدم إلى العقل بكل وضوح ودقة ولايمكن الشك فيه وهي نوع من الحدس أي ضرب من المعرفة العقلية يصل إلى هدفه بصفة مباشرة.

هذه القاعدة يؤكد فيها ديكارت ألا يُقبل شيئا على أنه حق ما لم أعرف بوضوح أنه كذلك أي يجب تجنب التسرع بالأحكام السابقة وأن لا يدخل في الحكم إلا ما يتم للعقل في وضوح وتميز يزول معهما كل شك.

القاعدة الثانية: تتمثل في التحليل أو التقسيم إذ يقول ديكارت أن أقسم كل واحدة من المشكلات التي أبحثها إلى مشكلات وأجزاء كثيرة وبمقدار ما يبدو ضروريا لحلها على أحسن الوجوه فالتحليل في المنهج الديكارتي قائم على تقسيم المشكلة إلى ما يمكن من الأجزاء ليتم تبسيطها وتوضيحها اكثر .

القاعدة الثالثة: تتمثل في الترتيب أو التركيب إذ يقول ديكارت أن أرتب أفكاري فأبدأ بالأمور الأكثر بساطة وأيسرها معرفة حتى أصل شيئا فشيئا وبالتدريج إلى معرفة أكثر تعقيدا بادئا بأبسط الأمور وأسهلها معرفة كي أتدرج حتى أصل إلى معرفة الحقيقة (رسيم، 2023، صفحة 895).

وقد ساهم "ديكارت" بدور فعال في تطوير المنهج العلمي عن طريق النقد اللاذع الذي وجهه لأساليب البحث التي سبقت العصر الذي عاش فيه خصوصا القياس الصوري، وهذا يتلخص في تلك الانتقادات التي وجهها "ديكارت" إلى الفلسفة اليونانية على وجه التحديد.

إن تعدد المناهج في أوروبا عبر عن الإرهاصات التاريخية والقلق الاجتماعي والفكري لعصر النهضة في أوروبا حيث ارتبط المنهج الوضعي بعصر التنوير وبقيام المجتمع الصناعي في فرنسا، بينما تطوّر في ألمانيا المنهج التاريخي وعلم اجتماع المعرفة فالفلسفة هي التي أسست علم الاجتماع الألماني حيث لم يكن ذلك صدفة بل نتاجا لعلاقة الفكر بالدولة، أما في أمريكا فلم يكن تطور المنهج التجريبي إلا استجابة لظروفها ومشاكلها الاجتماعية كدراسة مشكلات المهاجرين ودمجهم اجتماعيا ومشكلة البطالة وغيرها جعل علم الاجتماع الأمريكي يهتم بالمنهج الأمبريقي بدلا من التنظير.

وفي الحضارة الإسلامية تعددت المناهج والرؤى الاجتماعية فتراوحت بين مناهج وضعية وعقلية كما هي مطبقة في المنهج الخلدوني (لقد كان ابن خلدون بارعا جدا ليس في استخدام المنهج التاريخي ومنهج التاريخ الاجتماعي فقط، وإنما أيضا في استخدام المنهج الاستقرائي الوضعي) كما يقول علي الوردي "إن الحس عند ابن خلدون أصدق من القياس المنطقي والتجريد العقلي في فهم الأمور الاجتماعية (الوردي، 1994، صفحة 64).

بناءاً علي ماسبق، يظهر لنا أن العلوم الاجتماعية تأخرت في استخدام المنهج العلمي والقوانين العلمية بشكل يفوق التأخر الذي شهدته العلوم الطبيعية أثناء البحث في قضاياها، يمكن أن يعزى هذا التأخر إلى عدة أسباب، تتجذر في تصورات خاطئة استمرت في السيطرة على الفكر الإنساني لفترة طويلة، حيث تم اعتبار هذه التصورات كحقائق صحيحة، مما سبب تأخرًا وتعثرًا في تطبيق القوانين العلمية على الظواهر الاجتماعية، هذه التصورات الخاطئة والمحدودة نتيجة لبعض القيود المنهجية، حيث تفوقت السيادة أو النمطية وسيطرتها على معالجة القضايا من خلال الخطوات التنفيذية، مثل التحديد المسبق للعينات واستخدام أدوات القياس وتحويل الظواهر إلى أرقام، مما أدى إلى تفوق الآلية على النظرية.

ولقد دعم من تخلف العلوم الإنسانية عن استخدام المنهج العلمي في معالجة قضاياها اعتمادها على المدخل التحليلي في تلك المعالجة، هذا المدخل الذي يعتمد على تجزئة المشكلة أو القضية المراد دراستها أو بحثها إلى أجزاء صغيرة ووحدات بسيطة قابلة للوصف والقياس، ويتم تعريف كل وحدة إجرائيا وتتحدد لها أدوات القياس السيكومتري عادة، ويتبنى هذا المدخل الوضعيون الذين يسيرون وفق الفلسفة الوضعية ويهرب معتنقو هذه الفلسفة من التنظير ولا يسعون للإجابة عن الأسئلة التي تبدأ بلماذا؟ أو بتعبير آخر أنهم لا يولون البحث عن العلل التي تقدم تفسيرات عقلية للظواهر وذلك لأن الإجابة عن هذه الأسئلة أو البحث عن علل الظواهر يدخلهم في معالجات فلسفية عقلية تجريدية تبعدهم عن النهج التجريدي القائم على البرهان المادي لتفسير الظواهر، أي أن اهتمامهم منصب أساسا على الإجراءات، وبذلك يتحول مدخلهم

إلى نهج وصفي يكتفي برصد ما هو موجود أو ملاحظ والتركيز على ما هو قابل للقياس وتتحول المشكلات في بحثهم إلى آلية تفتت وتصف الظواهر كميا وآليا، ويكون التفسير انطلاقا من ذلك آليا ميكانيكيا يبتعد تماما عن السياق الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، والتعليمي الذي أفرز تلك المشكلات كما يبتعد عن الفلسفة أو الأيديولوجيا التي يمكن أن تثري التفسير وتكشف عن علل وأسباب حقيقية غير متكلفة (أبو النصر، 2002، الصفحات 145-146).

أهمية التعدد المنهجي في البحوث الاجتماعية:

لا يمكن الحديث عن أهمية تنوع البحوث الاجتماعية من غير الحديث عن أهداف البحث الاجتماعي لأن تنوع البحث الاجتماعي ينبع في الأساس من تنوع الأهداف، كما أن العلاقات بين الأشياء في العالم الطبيعي تحكمها قوانين حتمية (مثلا علاقة الأرض بالشمس والقمر) ونتيجة لتلك العلاقات تحدث الظواهر الطبيعية ويتم دراستها بأسس علمية وفقاً لذلك، فالحياة الاجتماعية تسير العلاقات فيها بصورة وفقاً لأنماط منتظمة وعند دراستها بصورة متعمقة تصبح أكثر وضوحاً ومنطقية، وهذا هو أهم هدف للبحوث الاجتماعية وهو فهم تلك الأنماط المختلفة ويتم ذلك من خلال بناء النظرية وفحصها، وهناك أهداف أخرى للبحث الاجتماعي حددها علي سبيل المثال سارانتاكوس (1993) في ثلاثة نقاط هي:أولاً: استطلاع الواقع الاجتماعي من أجل الحصول على معلومات موثوقة يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بالأحداث مستقبلاً وبناء نظرية واختبارها، ثانياً: فهم وتفسير سلوك الإنسان وأفعاله ثالثاً: توفير قاعدة بيانات لنقد الواقع الاجتماعي، ينتج من تنوع هذه الأهداف ثلاث مناهج رئيسية هي المنهج الكمي، المنهج الكيفي، المنهج النقدي وهكذا بالنسبة للمناهج الأخرى .(Sarantakos، 1993، p. 102)

من جانب آخر، فإن المنهجية هي إطار لفهم العالم ورؤية الواقع حيث يتم بناء الموقف المنهجي من خلال مجموعة من الافتراضات الوجودية والمعرفية والبديهية، بالإضافة إلى صوت الباحث (Atkinson، 2017) ومنهجية الدراسة تحدد بناءاً على طبيعة الموضوع المراد دراسته وبالتالي يتم تحديد أدوات جمع البيانات وتحليله، ويجب أن نفهم أنه في الوقت الحالي، لا يوجد منهج واحد يتناسب مع جميع الدراسات، بل تتنوع مناهج الدراسة وفقًا لمبدأ التكامل المنهجي، الذي يسهم في دراسة الظواهر بعمق أكبر (القاسم، 2021، صفحة 531)، ذلك لأن استخدام منهج واحد يؤدي إلى الكشف عن جزء معين فقط من الواقع المدروس حسب الأداة التي تم استخدامها في جمع وتحليل المعلومات في الدراسة، ولكن عند استخدام أساليب متعددة في الدراسة فإن ذلك يساعد الباحثين في الحصول على صورة أكثر شمولاً وجدوى للواقع الاجتماعي وبهذا يحصل الباحثين على مجموعة أكثر من الرموز والمفاهيم النظرية (Berg، 2000، p. 89)، بالإضافة إلى ذلك واحدة من أهم خصائص البحث الاجتماعي هي التعدد والتنوع، ويرتبط هذا التنوع في البحث بعدد من المعايير مثل نقاط تركيزه ومناهجه وغرضه وإطاره المفهومي أو أنموذجه الإرشادي الأساسي.

المنهج الكيفي:

ظهر المنهج الكيفي (النوعي) نتيجة لهيمنة المناهج الكمية على البحوث الاجتماعية وأصبح سائداً في عام 1970 (Lund، 2012، p. 155)، ويمكن تعريفه على أنه المنهج الذي يهدف إلى التعرف على المعاني والمفاهيم للظواهر الاجتماعية، من خلال البحث عن الخصائص والرموز التي تميز الظاهرة للوصول إلى فهم عميق لها وإيجاد تفسيرات منطقية لها وتتركز أسئلة البحث النوعي على ثلاثة مجالات رئيسية: الأولى تتعلق باستخدام اللغة كوسيلة لاستكشاف عمليات الاتصال وأنماط التفاعل داخل مجموعات اجتماعية معينة، الثانية: تتضمن وصف وتفسير المعاني التي يسندها الأفراد لأوضاعهم وأفعالهم، أما الثالثة: فترتبط ببناء النظرية من خلال اكتشاف الأنماط والروابط في البيانات النوعية وتكون الأسئلة العامة نسبيًا، وليست فرضيات محددة يُجرى اختبارها، مما يعكس التركيز الأولي للبحث على تحقيق فهم عميق للمنهج الكيفي العديد من الوسائل لجمع البيانات لعل من أهمها المقابلات المتعمقة، الملاحظة بالمشاركة و يتضمن البحث الكيفي العديد من الاتجاهات النظرية التي تساهم في إنتاج المعرفة، إضافة إلى الأساليب المتعددة مثل تحليل المضمون، تقنيات التصوير الفوتغرافي، التحليل التاريخي، تحليل الوثائق والنصوص، الاثنوميثودولجيا (منهجية الجماعة) والبحث الإثنوغرافي، هذه الأساليب والاتجاهات النظرية المتعددة تعطي قوة للبحث الكيفي في الوصول إلى النظرة الشمولية المتكاملة للواقع الاجتماعي موضع الدراسة، هذه النظرة الكلية التي يقدمها البحث الكيفي والتي تجعل منه منهجاً مميزاً من حيث المضمون والشكل وكما أشارت كل من هس-بيبر و ليفي (2006) أن ممارسة البحث الكيفي تُعتبر ممارسة انعكاسية، حيث تخضع للتطوير والتعديل أثناء العمل وتنتهي هذه الممارسة بإنتاج معرفة تتسم بتوجيهات ثقافية وتتفاعل بشكل مستمر مع الأفكار النظرية، وبالتالي يحدث هذا التفاعل من خلال تبادل مستمر بين النظرية وطرق البحث من جهة، وبين الباحث والمبحوثين من جهة أخرى (الجوهري، 2011، صفحة 38)، فمثلا يكون من المفيد جداً استخدام المنهج الكيفي عند دراسة تجارب الأشخاص مع ظواهر اجتماعية معينة لأن وسائل جمع البيانات المستخدمة في المنهج الكيفي تساعد بشكل كبير في الحصول على معلومات أكثر تعمقاً وتتيح للمبحوثين الفرصة للتعبير عما يشعرون به بصورة مفصلة، وهناك ثلاثة عناصر أساسية للبحث الكيفي أشار إليها كل من ستراوس وكوربين (1990) وهي: البيانات، الإجراءات التفسيرية، والتقارير اللفظية المكتوبة هذه العناصر الثلاث مجتمعة تعطي مصدر قوة للبحث فبالنسبة للبيانات يمكن للباحث الحصول عليها بأدوات مختلفة تعمق من نظرة الباحث لموضوع الدراسة، الإجراءت التفسيرية تحتوي على استخراج المفاهيم من البيانات والتحليل غير الاحصائي للبيانات وكتابة المذكرات وغيرها كل تلك العناصر توصل الباحث إلى كتابة تقرير عن بحثه حسب الجهة المستهدفة سواء كان مؤتمر أو مجلات علمية (Strauss & Corbin، 1990، pp. 21-22)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تلك العناصر الأساسية للبحث الكيفي تتفاعل بصورة مستمرة مع بعضها البعض

وبذلك تضفي على البحث الكيفي صفة التميز والتفرد وتجعله تطبيق منهجي مهم يزود الباحثون بمعارف تفسيرية ذات مستوي عالي من القدرة علي التصوير الدقيق (الجوهري، 2011، صفحة 38).

المنهج الكمي:

إن الأساس النظري للمنهج الكمي هو الوضعية التي ظلت مسيطرة على البحوث الاجتماعية حتى منتصف القرن التاسع عشر وكان الاعتقاد السائد أن الوضعية هي الاتجاه الوحيد الذي يمكنة تطبيق الطريقة العلمية على البحوث الاجتماعية وذلك لاعتمادها علي الموضوعية في دراسة الحقائق الاجتماعية التي تفترض أنه من خلال محاولات الباحث لبناء المعرفة يجب أن يكون متحيزاً تماما وليس لديه أي مشاعر تجاه موضوع البحث، وفي بدايات استخدام المنهج الكمي في البحوث الاجتماعية كانت هنالك مسائل فلسفية شغلت الباحثين منها طبيعة الظاهرة/ الموضوع المراد دراستة، الإحصائيات المناسبة لدراسة الحالة والطرق التي يمكن استخدامها في قياس الرأي العام والمواقف، إذن يمكن تعريف المنهج الكمي بأنه: المنهج الذي يهتم بدراسة الواقع الاجتماعي باستخدام القياس والتجربة ويهدف إلى اكتشاف العلاقات السببية للظواهر الاجتماعية والقوانين التي تحكمها، وبهذا يساهم المنهج الكمي في التنبؤ بالظواهر الاجتماعية ونتائجها، والمنهج الكمي هو ذلك المنهج الذي يعتمد علي القياس والتجربة والتنبؤ في دراسة الظواهر الاجتماعية، وقد أشار سارانتاكوس (1993) إلى أن المعايير الأساسية للمنهج الكمي هي: الموضوعية، استخدام الطرق التجريبية، التمثيل والتعميم، القياس، الدقة والإتقان (Sarantakos، 1993، p. 106)، وبذلك فإن الهدف الرئيسي للمنهج الكمي هو دراسة الواقع الاجتماعي كما هو عبر ثلاث طرق رئيسية هي: القياس، التعميم، والتأكد من صحة العلاقات السببية بين الأشياء، ولذلك فإن الهدف من استخدام المنهج الكمي ه وإما تطوير نظرية أو اختبار نظرية موجودة، تقييم الظواهر الاجتماعية وأثرها على المجتمع، وكذلك التنبؤء بالمستقبل (Sarantakos، 1993، p. 94).

المنهج المختلط :

المنهج المختلط، التثليث، المنهج المتعدد، البحث التكاملي، البحث متعدد الأساليب كل هذه المصطلحات تشير إلى استخدام أكثر من منهج عند إجراء البحوث الاجتماعية، وقد بدأ المنهج المختلط تاريخة في العلوم الإنسانية والسلوكية عندما شعر الباحثون أن المزج بين المنهجين الكمي والكيفي في الدراسة سوف يساهم بشكل كبير في تناول الظواهر الاجتماعية والسلوكية من جوانب متعددة مما يساهم في إعطاء النظرة الشمولية للموضوع المراد دراسته، وكذلك يساهم في التخلص من نقاط الضعف في كل من المنهجين الكمي والكيفي والاستفادة من نقاط القوة وهذا بالطبع يؤدي إلى الحصول على نتائج ذات جودة ودقة عالية لموضوع الدراسة، إن الفلسفة الأساسية التي يبنى عليها المنهج المختلط تتمثل في البراجماتية (Pragmatism) التي تؤمن بضرورة الخلط بين كل من المنهج الكمي والكيفي في البحث والاستفادة من ذلك في الحصول على بيانات أكثر شمولا وعمقا، ومن ناحية تاريخية فإنه حتى النصف الأول من القرن

العشرين كان المنهج السائد في دراسات علم الاجتماع هو المنهج الكيفي بالتركيز على استخدام الملاحظة بالمشاركة، المقابلات شبه المنظمة وتحليل المضمون (Pearce 2012 p. 830)، أما في بدايات الستينات من القرن العشرين ظهر استخدام المنهج المختلط من قبل علماء الانثروبوجيا الثقافيين وظهر في كتاباتهم حتى الستينات من القرن العشرين، وفي بدايات استخدام المنهج المختلط كان يستخدم تحت مسمى العمليات التعددية (operationism Multiple) وإذا نظرنا إلى الأدبيات المنهجية في علم الاجتماع نجد أن مقال كل من كامبل وفينسك (1959) كان له دور في إعطاء تعريف لمفهوم التعدد في البحث وتم تحديد أساليبه، كذلك لفت مقال كامبل وفينسك (1959) نظر الباحثين إلى مصطلح جديد وهو التثليث (Triangulation)، مما دفع دينزين (1978) إلى إعطاء تعريف للمفهموم على أنه استخدام أكثر من منهج في دراسة الظاهرة وقدم أربعة اشكال للتثليث في البحث وهي: تثليث البيانات، تثليث الباحث، تثليث النظرية وأخيراً تثليث الطرق أو الأساليب (Johnson Onwuegbuzie & Turner 2007 p. 115)، وتشير بعض الدراسات إلا أنه قد تم صياغة المنهج المختلط بشكله الحالي حوالي عام 2000 (Lund 2012 p. 156) وهنالك خمسة أسباب رئيسية لاستخدام المنهج المختلط هي: التثليث أي يعني مساعدته في فهم موضوع الدراسة من أبعاد مختلفة، التكامل، التطوير، توسيع نطاق البحث ويساعد في الانفتاح على دراسات أخرى. و أهم ميزه للبحث المختلط هي التثليث ذلك لأنه يتيح للباحثين الإجابة على تساؤلات والتحقق من فرضيات الدراسة من جوانب مختلفة، ولكن لكي يتمكن الباحثين من الاستفادة من هذه الميزة ينبغي تحليل البيانات تحليلا دقيقاً والاستفادة من نقاط القوة لكل طريقة وتجنب نقاط الضعف (Johnson Onwuegbuzie & Turner 2007 p. 124) والتثليث أيضاً يساعد في التأكد من صحة البيانات ورفع مستوى الثقة بها وتقليل التحيز عند استخدام المنهج المختلط فانه في بعض الأحيان يتم استخدام واحد من المناهج كأساس والمنهج الاخر كمساعد له، فمثلاً في كثير من الدراسات التي تستخدم المنهج المختلط يكون الهدف من المنهج الكيفي هو المساعدة في فهم التناقضات الموجودة في بيانات المسح الاجتماعي البيانات الكمية (Creswel Shope Plano & Green 2006 p. 5). هذا جعل البعض يجادل بأن المنهج المختلط "وجهة جديد" للوضعية، وبالرغم من التاريخ الطويل للمنهج المختلط في علم الاجتماع إلا أنه في الوقت الحالي ومع تطور مفاهيمه ونظرياته المعرفية وتعدد تصاميمه إلا أن استخدام المصطلحات المستحدثة بالنسبة للمنهج المختلط محدود في علم الاجتماع ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين محتلمين الأول هو: التاريخ الطويل للأسلوب المتعدد في علم الاجتماع لذلك يرى الباحثون أنه ليست هنالك ضرورة لتبرير استخدام المنهج المختلط بمصطلحات حديثة، أما الثاني فهو أن علم الاجتماع مازال في مرحلة انتقالية بين المناهج لذلك يميل الباحثون إلى تجنب استخدام المصطلحات ويركزون أكثر على التفاصيل المنهجية لكل منه والطرق التي يمكن تطبيقها للحصول على نتائج وبيانات أعمق وأشمل (Pearce 2012 p. 834).

الإشكاليات المنهجية في العلوم الاجتماعية:

بدأت الإشكالية المنهجية في العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع على وجه الخصوص من محاولات علماء علم الاجتماع والباحثين بدراسة الظواهر الاجتماعية بنفس الطريقة التي تدرس بها الظواهر الطبيعية، بالرغم من يقين الباحثين والعلماء أنه على العكس من الظواهر الاجتماعية في العلوم الطبيعية تحدث العلاقات بين الأشياء بصورة منتظمة يمكن اعتبارها قوانين حتمية (حوادث اليقين العالمي)، وهيمنة الوضعية على البحوث الاجتماعية كان له نتائج سلبية على دراسة الظواهر الاجتماعية هذه النتائج أشار اليها الخواجة (2001) وحددها في ثلاث نقاط رئيسية هي:التشدد في تطبيق الموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية، المحاولات المتكررة لتطبيق نفس طرق وأساليب العلوم الطبيعية مما أدى إلى تشويه الواقع الاجتماعي والتأخر في تطوير أساليب مناسة لدراسة الظواهر الاجتماعية، تجريد الظواهر الاجتماعية ونفي العلاقات الأساسية بين كل من الفرد والمجتمع والطبيعة (الخواجة، 2002، الصفحات 236-237)، هذا فيما يتعلق بإشكاليات المنهج في حد ذاته في بدايات الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية، أما في الوقت الحاضر ونسبة إلى تعدد المناهج وتعدد الطرق في جمع وتحليل البيانات وكتابة النتائج تشير الدراسات السابقة إلى أن البحوث في العلوم الإنسانية وخصوصاً علم الاجتماع تعاني من أزمة في المنهج وفي تفسير الواقع بسبب تردي المستوى المنهجي للكثير من البحوث السوسيولوجية، إذ تفتقد الكثير من البحوث الإتقان المنهجي من جمع المعلومات إلى أسلوب الكتابة إلى ترابط الأفكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وإجراءات الضبط المنهجي وتحليل المشكلة وتفسيرها.

ومن أمثلة الإشكاليات المنهجية في البحوث الكيفية :عدم استخدام نظرية معينة أو سوء تطبيق النظرية في البحث الاجتماعي، البحث الذي لا يستخدم نظرية معينة تكون لدية نقاط ضعف أشار إليها كل من شوم وكروفورد (2023) في دراستهم وهي: أولاً: البحث الذي لايستخدم نظرية يصعب جداً تصنيفة ضمن الأبحاث التي تستخدم نظرية محددة ، ثانيا: من الصعب للبحث الذي لايستخدم نظرية توفير إطار للدراسات المستقبلية ثالثا: عدم استخدام نظرية وأن كان واضحاً لكن قد يتضمن البحث استخدام نظرية بصورة غير واضحة وشائكة وبالتالي لايمكن تحديد نوع النظرية المستخدمة بصورة دقيقة، إذن عدم استخدام نظرية محددة في البحث يجعل من الصعب جداً بناء العلم بصورة تراكمية (Schumm & Crawford، 2023، p. 197). أشكالية أخري للبحوث الكيفية أشار اليها ابو النصر (2002) وهي العلاقة التركيبية والعلاقات الجدولية للمفاهيم هذه المشكلة تجعل من الصعب جداً تطوير نظرية محددة في دراسة الظواهر الاجتماعية، كذلك أشار ابو النصر الي أشكاليات اخري في البحوث الكيفية وهي الافتقار الي مبدأ الحتمية وصعوبة تعميم النتائج.

وبالنسبة للمنهج الكمي فإن من أهم الإشكاليات التي تعاني منها البحوث الكمية هي التحيز، وعدم الاستخدام الصحيح للإحصائيات، الصدق والثبات، انخفاض مستوى الوضعية.، ومن المعروف أن

البحث الكمي يهتم بدراسة الواقع الاجتماعي باستخدام القياس والتجربة ويهدف إلى اكتشاف العلاقات السببية للظواهر الاجتماعية والقوانين التي تحكمها، وبهذا يساهم المنهج الكمي في التنبؤ بالظواهر الاجتماعية ونتائجها، إن استخدام الإحصائيات له فائدة كبيرة في اكتشاف بعض قوانين الظواهر الاجتماعية ويساعد الباحث بشكل كبير في التعامل مع ضبابية البيانات (Schumm & Crawford، 2023، p. 199)، إلا أن عدم التطبيق الصحيح للإحصائيات ومناهج البحث يؤدي إلى تقديرات خاطئة حول تلك الظواهر والذي بدوره يؤدي إلى خلل كبير في التنبؤ بحدوث الظاهرة مستقبلاً، وكما أشار شوم وكروفورد (2023) أن الاستخدام غير الصحيح للإحصاءات في البحوث الكمية يؤدي في أفضل الأحوال إلى تشويش الحقائق وفي أسوء الأحوال إلى تحريفها.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك مشكلة أخرى تعاني منها البحوث الكمية وهي مشكلة التحيز هذه المشكلة شائعة وسط البحوث الاجتماعية ولها أشكال مختلفة (Regnerus، 2020) (Schumm & Crawford، 2023). ولها تأثير كبير في صحة نتائج البحث، وذلك لأن التأكيد على صحة نتائج البحث الكمي تعتمد على عدد كبير من العوامل من أهمها قوة البحث والتحيز (Ioannidis، 2005، p. 697). وللتحيز في البحث أسباب متعددة يمكن ذكر اثنين منها على سبيل المثال وهما فرضيات الدراسة التي يمكن أن تكون سبباً في توجيه المبحوثنن في إجاباتهم (Sarantakos، 1993) وصغر حجم العينة مقارنة بالمجتمع المراد دراسة (Ioannidis، 2005، p. 697)، بالنسبة للصدق والثبات فنجده يرتبط أرتباط وثيق بالتحيز وهي من بين التحديات الملحوظة التي لا تزال تواجه العلوم الاجتماعية، يعود ذلك جزئيًا إلى صعوبة تحقيق درجة مماثلة من التحكم في شروط البحث في مجال علم الاجتماع مقارنة بالعلوم الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك، تعود هذه التحديات أيضًا إلى الطبيعة المعقدة للظواهر والسلوكيات التي تتناولها هذه العلوم، بناءً على ذلك، قد لا تكون العينة المختارة تمثل بشكل دقيق المجتمع أو الوحدة التي يتم دراستها، بالإضافة إلى ذلك، عند اختيار فرضية أو فرضيات للدراسة ضمن نطاق عينة محددة، قد لا تمثل هذه العينة بالضرورة مجتمع البحث بكل دقة، مما يتسبب في ظاهرة ما يعرف بخطأ الصدفة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى مشكلة الثبات، حيث تظهر هذه المشكلة عند تكرار دراسة أو تطبيق نفس المنهج البحثي على نفس المشكلة بدون الوصول إلى نفس النتائج أو التعميمات.

الخاتمة والتوصيات:

حاولنا في هذه الدراسة أن نتعرف على إشكالية المنهجية في العلوم الاجتماعية بصورة عامة وعلم الاجتماع بصورة خاصة، ولمعرفة تلك الإشكاليات حاولت الباحثتان التعرف على تاريخ العلوم الاجتماعية وتطورها حيث وصلت الدراسة إلى أن العلوم الاجتماعية تطورت من فلسفة اجتماعية إلى علوم اجتماعية عبر الاستفادة من التراكمات الفلسفية مثل حضارات الشرق القديم، الفلسفة الإغريقية، والحضارة الإسلامية وهكذا إلى أن وصلت عصر النهضة الذي كان له الدور الكبير في إعطاء الصفة العلمية للعلوم

الاجتماعية ونشأت في ذلك الوقت المناهج الاجتماعية التي تطورت بعد ذلك واستحدثت تقينات جديد ة ومناهج جديدة تناسب دراسة الواقع الاجتماعي. ووجدت الدراسة أيضاً ان العلوم الطبيعية سبقت العلوم الاجتماعية في تفسير الظواهر وان في بدايات دراسة الواقع الاجتماعي بصورة علمية اعتمد الباحثين علي المناهج الطبيعية اي القياس والتجريب(سيطرة الوضعية) وحاولو محاكاة الظواهر الاجتماعية بالظواهر الطبيعية، ويعزي سبب تأخر استخدام المنهج العلمي لظواهر اجتماعية إلى تصورات خاطئة استمرت في السيطرة علي الفكر الإنساني لفترة طويلة وتم اعتقاد ان هذه التصورات حقائق صحيحة. ولكن بعد ذلك ساد الفكر العلمي واصبحت للعلوم الاجتماعية مناهج متعددة ولاتستخدم فقط كأداة للبحث عن الحقيقة بل رؤية وتصور عن العالم وكذلك المفاهيم.

إن استخدام المناهج في البحوث الاجتماعية يتعدد بتعدد أهداف البحث وطبيعة الموضوع المراد دراسة وإن المنهج المستخدم في الدراسة يحدد عى أساس أساليب جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج، تاريخيا اعتمدت البحوث الاجتماعية علي نوعين من المناهج هما الكمي والكيفي ولكن مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين اتجهت الأبحث إلى تبني فكرة المنهج المختلط أي دمج كل من المنهج الكمي والكيفي في نفس الدراسة وذلك لما له من فوائد في الحصول على نتائج أكثر شمولاً وعمقاً، كذلك وجدت الدراسة أن هنالك خمسة اسباب رئيسية لاستخدام المنهج المختلط وهي: التثليث، التكامل، التطوير، توسع نطاق البحث، الانفتاح على دراسات أخرى.

أما فيما يتعلق بالإشكاليات المنهجية في البحوث الاجتماعية فقد قسمت الدراسة الإشكاليات حسب المنهج المستخدم في البحث إلى اثنين أولاً: إشكاليات البحوث الكيفية وهي: عدم استخدام نظرية معينة، العلاقات التركيبية والعلاقات الجدلية للمفاهيم وهذه الإشكالية تجعل من الصعب تطوير نظرية، الافتقار إلى الحتمية، وكذلك صعوبة تعميم النتائج، أما بالنسبة لإ شكاليات البحوث الكمية فهي: التحيز، عدم الاستخدام الصحيح للإحصائيات، مشكلة الصدق والثبات.

توصي الدراسة بضرورة تركيز الباحثين في علم الاجتماع علي القضايا المنهجية في الابحاث الاجتماعية لان عدم تطبيق المنهج العلمي بصورة صحيحة يؤثر علي جودة البحث ونتائجة. ومن الضروري علي الباحثين قبل أجراء ابحاثهم مراجعة المناهج واستيعابها وفهمها بصورة ليتثني لهم تطبيقها بصورة سليمة. بما أن المناهج في علم الاجتماع تتسم بالتعدد والتنوع تبعاً لطبيعة الموضوع المراد دراستة وأهدافه توصي الدراسة الاستفادة من هذا التنوع عند أجراء البحوث باستخدام اكثر من منهج في الدراسة لما له من فوائد في الحصول علي نتائج أكثر دقة وشمولاً. أيضاً توصي الدراسة بزيادة الابحاث التي تتناول القضايا المنهجية في علم الاجتماع لتحقيق التراكم المعرفي والبحثي.

المراجع والمصادر

Atkinson J. (2017). *Journey into Social Activism: Qualitative Approaches.* Fordham University Press.

Berg B. (2000). *Qualitative Research Methods for the Social Sciences 4th Ed.* Long Beach.: California State University.

Creswel J. Shope R. Plano V. & Green D. (2006). How interpretive qualitative research extends mixed methods research. *Research in the Schools*/*13*(1) 1-11.

Giddings L. (2006). Mixed Methods Research: Positivism dressed in Drag? *Journal of Research in Nursing*.

Ioannidis L. (2005). Why Most Published Research Findings Are False. *PLOS Medicine*/*2*(8) 696-701.

Johnson B. Onwuegbuzie A. & Turner L. (2007). Toward a Definition of Mixed Methods Research. *Journal of Mixed Methods Research*/*1*(2) 112-133.

Lund T. (2012). Combining Qualitative and Quantitative Approaches: Some Arguments for Mixed Methods Research. *Scandinavian Journal of Educational Research*/*56*(2) 155-165.

Pearce L. (2012). Mixed Methods Inquiry in Sociology. *American Behavioral Scientist*/*56*(6) 829–848.

Regnerus M. (2020). Understanding How the Social Scientific Study of Same Sex Parenting Works. *Roczniki Nauk Spolescznych*.

Sarantakos S. (1993). *Social Research.* Palgrave Macmillan.

Schumm W. & Crawford D. (2023). Difficulties With Methodology in Social Science Research With Controversial Issues Regarding Huma n Sexuality. *The Linacre Quarterly*/*90*(2) 194-216.

Schumm W. & Crawford D. (2023). Difficulties With Methodology in Social Science Research With Controversial Issues Regarding Huma n Sexuality. *The Linacre Quarterly*/*90*(2).

Strauss A. & Corbin J. (1990). *Bascics of Qualitative Research Grounded Theory ProceduresTechniques and.* Sage Publication.

النوري. الطاهر. (2015). منهجية البحث القانوني للجامعيين. *دار العلوم للنشر والتوزيع*.

ربيح نعيمة. (2022). منهج العلوم الاجتماعية بين المدارس والنظريات الاجتماعية. *مجلة د ا رسات وأبحاث، 2*، 14-24.

صلاح الدين شروخ. (2003). منهجية البحث القانوني للجامعيين. ، *دار العلوم للنشر والتوزيع*.

عبد الرحمن بدوي. (1977). *مناهج البحث العلمي*. لبنان.

عبد القادر العرابي، و عبيد العمري. (2001). إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية في ضوء الحداثتين الأولي والثانية. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، 153-191.

علي الوردي. (1994). *منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته* (المجلد 2). لندن: دار كوفان للنشر .

علي الوردي. (1994). *منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته* (المجلد 2). لندن: دار كوفان للنشر.

فقير رسيم. (2023). قراءة ابستمولوجية لإشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية. *روافد للدراسات والابحاث، 7*، 890-907.

محمد الخواجة. (2002). إشكالية التعدد المنهجي واستخدامه في علم الاجتماع. *مجلة العلوم الانسانية، 4* .

مصطفي سويف. (2000). علم النفس فلسفته وحاضره ومستقبله ككيان اجتماعي. *الدار المصرية اللبنانية*، 62.

ممدوح أبو النصر. (2002). إشكالية المنهج البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية. *كلية التربية، 112* ، 143-159.

ميادة القاسم. (2021). مناهج البحث الاجتماعي وتطبيقاتها في علم الاجتماع: د ا رسة سيسولوجية. *المجلة العربية للنشر العلمي، 31*، 530-554.

هناء الجوهري. (2011). *البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية*. القاهرة : المركز القومي للترجمة.